مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9678

الثلاثاء، 2 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سوليفان
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باسم المجلس بسعادة السيد جونكوك هوانغ، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس لشهر حزيران/يونيه.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة عملا بالقرار 2720 (2023)، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة كاغ.

السيدة كاغ (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد مضى ما يقرب من تسعة أشهر على الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إن الندوب التي خلفها ذلك اليوم عميقة، وآلام الرهائن وعذاب عائلاتهم تذكيرات دائمة للشعب الإسرائيلي والحياة السياسية الإسرائيلية. وخلال الفترة نفسها، سقط المدنيون الفلسطينيون في غزة في هاوية من المعاناة. لقد تحطمت منازلهم وانقلبت حياتهم رأساً على عقب. لم تسبب الحرب أشد الأزمات الإنسانية فحسب، بل أطلقت العنان لدوامة من البؤس الإنساني. وكما يعلم الأعضاء، فقد انهار نظام الصحة العامة، ودُمرت المدارس، ويشكل تعطيل نظام التعليم تهديداً حاداً للأجيال القادمة. ومع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف والنقص الحاد في الخدمات الأساسية، مثل إدارة النفايات ومرافق الصرف الصحي وإمدادات المياه، يلوح في الأفق شبح تفشي الأمراض المعدية والسارية.

في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على رفح منذ 6 أيار/مايو، نزح أكثر من مليون شخص مرة أخرى، باحثين بلهفة عن المأوى والأمان. ويبلغ إجمالي عدد النازحين في قطاع غزة الآن 1,9 مليون شخص. إنني أشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن أوامر الإخلاء الجديدة التي صدرت في منطقة خان يونس والتي لها تأثير شديد على السكان المدنيين. لا يوجد مكان آمن في غزة. وراء كل إحصائية قصة إنسانية من الأمل والكرامة والتطلعات. في زياراتي إلى غزة، ترددت في مسامعي أصوات توجه سؤالاً واحداً يُدمي القلب: هل ستنتهي معاناتنا يوماً ما؟

لن نبالغ مهما كررنا هذه العبارة: نحن بحاجة إلى وقف فوري وشامل وكامل لإطلاق النار في غزة. نحن نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والوصول المستمر ودون عوائق للمساعدات على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة، بما يتماشى مع القرار 2735 (2024). يجب أن يحترم الجميع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تظل حماية المدنيين هي الأولوية القصوى. يجب أن يُسمح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالقيام بالدور المنوط بها.

منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9617)، ما فتئت أتواصل مع الحكومات الرئيسية وغيرها من الجهات الإقليمية المعنية على أعلى المستويات السياسية. لقد التقيت برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأعضاء مجلس الوزراء الرئيسيين مرة أخرى قبل أسبوعين، وذلك في إطار متابعة القرار 2720 (2023). يضع القرار إطار عمل لتسريع وتبسيط وتعجيل إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة. وكما هو متوقع، فإن ذلك محفوف بالتحديات. غير أن المنجزات تشمل إنشاء طرق إمداد إضافية والتبسيط والتيسير الذي حدث، في حين أن مجال التعجيل لا يزال يخضع إلى حد كبير للإرادة السياسية، فضلاً عن البيئة التمكينية والظروف على أرض الواقع. لا بديل عن الإرادة السياسية.

وبالإضافة إلى ذلك، نص القرار على إنشاء آلية لرصد المساعدات الإنسانية والتحقق منها. تقوم هذه الآلية الآن بتلقي شحنات المساعدات الإنسانية من الأردن وقبرص وإسرائيل والضفة الغربية إلى غزة، مما يضمن زيادة حجم المساعدات في أوقات معينة – وأؤكد على أوقات معينة – والشفافية وتحديد الأولويات. وقد جاء تأسيسها في غضون أشهر قليلة نتيجة تعاون ودعم كبيرين من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ومن المتوقع تفعيل آلية الإمدادات من مصر بحلول منتصف تموز/يوليه. ورهناً بالموافقة على التأشيرات، يستعد مراقبو الأمم المتحدة للانتشار في مكاتب الآلية المنشأة حديثاً في غزة. وتجري مناقشة الخيارات بشأن الجدوى والتخطيط طويل الأجل للممر البحري القبرصي مع استمرار الوصول المباشر إلى غزة.

أخيراً، ستعمل الآلية أيضاً كمنصة رئيسية لتيسير دخول جميع المواد الإنسانية الحيوية إلى غزة، وتوحيد الممارسات القائمة، بما يتماشى مع مقصد القرار. وأشجع الدول الأعضاء على الاستمرار في توفير الإمدادات مسبقاً وتخصيص التمويل للوكالات الإنسانية. هناك حاجة ماسة إلى مساهمات إضافية لمعالجة وسد الفجوة في النداء العاجل البالغ 2,5 بليون دولار أمريكي. وكما هو متوقع في القرار، سأقدم تقريري الأخير إلى المجلس في شهر أيلول/سبتمبر، وسأقوم في ذلك الوقت أيضاً بعرض ملاحظاتي الأوسع نطاقاً.

خلال الإحاطة السابقة التي قدمتها، أشرت إلى أن مجلس وزراء الحرب الإسرائيلي قدم في 5 نيسان/أبريل جملة من الالتزامات ذات الصلة بالقرار 2720 (2023). تمثلت مهمتي في رصد تطبيق تلك الالتزامات وغيرها وبعضها نفذ بالفعل. وهي تشمل: الدخول المباشر للمساعدات الإنسانية إلى غزة من الشمال عبر معبري زيكيم وإيريتز، وكذلك استخدام ميناء أشدود؛ والمصادقة على استئناف إمداد الكهرباء لمنشأة تحلية المياه في خان يونس — رغم إعادة تشغيل خط مياه ناحال عوز أيضاً – أشير إلى تقارير هذا الصباح التي أفادت بتخريب خط المياه مرة أخرى للأسف جراء الأعمال العدائية الليلة الماضية؛ والسماح بدخول مواد طبية محددة، على سبيل المثال أجنحة الولادة والمستشفيات الميدانية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في شمال غزة؛ وقد جرى التصديق مؤخراً على المزيد من معدات الاتصالات والوقاية الضرورية والحيوية لعمليات الأمم المتحدة والعمليات الإنسانية الأوسع نطاقاً في غزة ونقلها إلى غزة، وفي الوقت ذاته، لا تزال المباحثات مستمرة بخصوص توفير مستلزمات أساسية أخرى؛ والاستمرار في استخدام البوابة 96 للسماح بدخول الإمدادات الإنسانية والوقود. رصدنا تصاعداً في تدفق البضائع التجارية إلى غزة، ولو بوتيرة متقطعة، ونحن بصدد مناقشات لضمان مواءمة هذه الإمدادات مع الاحتياجات العاجلة للسكان والاستجابة للمتطلبات الإنسانية.

وقد تعهد رئيس الوزراء نتنياهو بمزيد من الالتزامات للتعجيل بإيصال الإمدادات الأساسية للمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والاحتياجات الطبية والتعليمية. ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. عقب إجلاء 21 طفلاً فلسطينياً مصاباً بأمراض خطيرة ومرافقيهم من البالغين من غزة إلى مصر عبر معبر كرم أبو سالم الأسبوع الماضي، تتواصل المناقشات لإنشاء نظام أكثر انتظاماً وقابلاً للتنبؤ لعمليات الإجلاء الطبي للمرضى بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية. بالنظر إلى الاحتياجات الهائلة، أعد ذلك من الأولويات وألتمس من الأعضاء عنايتهم الفائقة ودعمهم العاجل.

وتماشياً مع القرار، هناك حاجة إلى تدفق مستمر للمساعدات إلى غزة لتوصيل الكمية والنوعية اللازمة من السلع عبر جميع المعابر البرية والبحرية، بما في ذلك معبر رفح الحدودي. وذلك يتطلب تركيزاً مستمراً. إن قدرة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني على العمل بأمان وأمن داخل غزة لا تقل أهمية في ضوء المخاطر المتزايدة باستمرار. ومنذ بدء العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح وما تلاها من إغلاق لمعبر رفح الحدودي في أوائل أيار/مايو، انخفض بشكل كبير حجم المساعدات التي تدخل إلى غزة أو التي توزع عبر القطاع. ولا يزال النشاط العسكري وعدم وجود ممرات آمنة داخل غزة يؤثران بشدة على العمليات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أدى الانهيار شبه التام للنظام المدني إلى بيئة من الفوضى والإجرام.

يعرقل هذا المنحى المثير للقلق قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها. ولعل غالبية الأعضاء قد شاهدوا الصور التي توثق تكدس المؤن عند معبر كرم أبو سالم. وقد طلبت الأمم المتحدة من إسرائيل إيجاد حلول لتمكين إيصال المساعدات بشكل آمن، بما في ذلك توزيعها – وهي المساعدات التي ينبغي أن تصل إلى المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة. ومنذ 26 أيار/مايو، جرى تغيير وجهة الشاحنات المصرية بشكل مؤقت لتمر عبر معبر كرم أبو سالم. ولتعزيز إعادة فتح معبر رفح الحدودي، قدمت بعثتي مقترحات إلى الأطراف بشأن إمكانية إعادة فتح معبر رفح الحدودي بناءً على الخيارات المتاحة.

لا يزال من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بما يلي: إنشاء نظام فعال وموثوق به ويمكن التنبؤ به لتفادي التضارب والتنسيق في جميع أنحاء غزة – وتجري حالياً مناقشات حول هذه المسألة كما يعلم الأعضاء؛ استمرار إمكانية الحصول على جميع معدات الأمن والاتصالات، بالإضافة إلى المواد الإنسانية الحيوية اللازمة لتقديم خدمات أساسية أو صيانتها؛ تطهير الطرق من الألغام والذخائر غير المنفجرة والموافقات اللازمة على وجه السرعة للقيام بتلك المهام؛ التخزين المسبق للكمية اليومية المطلوبة من الوقود ونقلها؛ واستيراد قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بتنويع الطرق واستدامة الإمدادات، نحتاج إلى مزيد من التوسع في ممر الأردن؛ وزيادة حجم المساعدات التي تدخل عبر معبري زيكيم أو إيريتز على التوالي؛ وفتح معابر إضافية، خاصة إلى جنوب غزة؛ والنظر في حركة المساعدات من شمال غزة إلى جنوبها؛ وأخيراً، إعادة فتح معبر رفح الحدودي بشكل عاجل، وذلك أيضاً بهدف التخطيط المهم للتعافي وإعادة الإعمار.

رغم أن المساعدات الإنسانية ستظل ضرورية لأعوام مقبلة، فإن التخطيط والإعداد لتعافي غزة المبكر وإعادة إعمارها أمر ضروري. ولا يمكننا أن نطلب من المدنيين الفلسطينيين أن يعلقوا مستقبلهم بينما يتشبثون بكرامتهم الإنسانية في خضم أوضاع بالغة القسوة. إن وضع إطار عمل وأولويات للتعافي المبكر وإعادة الإعمار هو أمر سياسي وفني على حد سواء. وفي حين قد تملي السياسة والظروف في الميدان وتيرة هذه الجهود وطابعها، إلا أن التحضيرات يجب ألا تنتظر. دعونا ننظر أيضًا إلى ما يمكن القيام به الآن لاستكمال الاستجابة الإنسانية ودعمها. وينبغي ألا يُطلب من الفلسطينيين في غزة الانتظار، صغارهم وكبارهم.

وللسلطة الفلسطينية دور حاسم تؤديه في قطاع غزة. وهو جزء لا يتجزأ من التخطيط لتنفيذ عملية التعافي وإعادة الإعمار في غزة، ويجب على المجتمع الدولي ضمان استقرارها المالي ودعمها في مجال الإصلاح والحوكمة والقدرات الأخرى اللازمة لإعادة تولي المسؤوليات في غزة. كما أود أن أؤكد على أن إقامة اقتصاد محلي معاصر في جميع أنحاء قطاع غزة يجب أن يكون أولوية. فلا يمكن أن نتوقع من الفلسطينيين الاعتماد على المساعدات الإنسانية وحدها. ويجب العمل على نمو النشاط التجاري، ويجب تنشيط القطاع الخاص. ويمكن استخدام الآلية المنشأة عملاً بالقرار 2720 (2023) لتيسير توسيع نطاق جميع السلع اللازمة لغزة وتسريع وتيرتها والتعجيل بها من أجل تعافٍ مبكر فيها وإعادة إعمارها، وهو ما يتجاوز التركيز الحالي على المساعدات الإنسانية.

وتقتضي استراتيجيات إعادة الإعمار الطموحة موارد مالية وافرة وسخية أيضاً. وهذا يعني أنه يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في مجموعة من خيارات وأدوات التمويل، بدءاً من التمويل الإنمائي التقليدي إلى إنشاء صناديق استئمانية جديدة وأدوات تمويل مبتكرة مجربة ومختبرة، بهدف الحفاظ على المستويات اللازمة من الاستثمارات وضمان تدفقات التمويل، بما في ذلك تلك الواردة من القطاع الخاص.

عندما نتطرق إلى التعافي أو إعادة الإعمار أو التمويل، قد يبدو الحديث نظرياً، ولكن بالنظر إليه من زاوية إنسانية، من خلال رؤية إخواننا من بني البشر، فإنه يتجسد في: توفير ملجأ يصون الكرامة أثناء تشييد و/أو تجديد مساكن أكثر استدامة؛ واستعادة أنظمة الصحة والصرف الصحي والمياه الأساسية التي تعمل بشكل جيد؛ وإعادة

التأهيل العاجل للمدارس أو إنشاء أماكن تعلم أخرى ذات صلة بالتعليم؛ وتوفير وظائف تدر الدخل؛ وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي – الاجتماعي المستدامة والمتخصصة؛ وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية أو المنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي يقودها الشباب الملهمون أو النساء القوية في غزة اللذين التقيهم في كل زيارة؛ هناك حاجة إلى اهتمام خاص ودعم لما يقدر بـ 000 17 طفل باتوا يتامى بسبب هذه الحرب وحدها؛ ولاستعادة كرامة الناس ونوعية حياتهم، يجب أن نمد أيدينا بشكل عاجل إلى ذوي الإعاقة، بمن فيهم العدد الهائل من المدنيين الصغار والكبار الذين عانوا من عمليات بتر لأطرافهم ويحتاجون إلى دعم مستمر، بما في ذلك من خلال استيراد الأجهزة التعويضية. وينبغي أن يبدأ بعض هذا العمل الآن على الرغم من الظروف القائمة في الميدان، ويستحق ذلك الدعم الدولي المستدام.

لقد حقق القرار 2720 (2023) التقدم المنشود والمهم، ولكن كما ذكرت لا يوجد بديل عن الإرادة السياسية والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني – خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين – وبيئة آمنة ومواتية لتأمين توزيع فعال. وعلى الرغم من أن النوايا والالتزامات قد تكون مقنعة، إلا أن المقياس الوحيد الموثوق للتغيير والتقدم هو أوجه التحسن في حياة ورفاهية المدنيين الفلسطينيين في غزة. لا تزال الطريق أمامنا وعرة لتحقيق هذه الرؤية، والكثير من العمل ينتظرنا، حتى لا نخذل الفلسطينيين في غزة. وبالطبع، من واجبنا أن ندعو إلى سلام دائم بين إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة كاملة تتمتع بالاستقلال التام وتتوفر لها جميع مقومات البقاء جنبا إلى جنب مع إسرائيل تعيش في أمن وأمان.

في الختام، أود أن أشارككم بعض سطور كتبتها فتاة فلسطينية في غزة شاركتها معي في إحدى زياراتي الميدانية. ليس من أسلوبي بالضرورة أن أفعل ذلك، لكنني أود أن أقرأها على المجلس.

(تكلمت بالعربية)

أنا فاطمة المصري. عمري 8 سنوات. من غزة. أحب بلدي. أحب أصدقائي. أعيش في مخيم. نفسي أعيش في داري زي باقي الأطفال.

(تكلمت بالإنكليزية)

نحن مدينون بذلك لجميع الأطفال.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة كاغ على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، السيدة سيغريد كاغ، على ما قدمته من معلومات مستجدة قيّمة تصف البؤس الإنساني، كما قالت، الذي يؤثر سلباً حتى على الأجيال القادمة، ونشكرها كذلك على ملاحظاتها القيمة ودعواتها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

إن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال كارثية، ولا نهاية تلوح في الأفق. ومع استمرار الأعمال العدائية، يعاني الفلسطينيون من النزوح المتكرر والمجاعة وقلة أو انعدام فرص الحصول على السلع والخدمات الأساسية. إن كل يوم يمرّ من النزاع لا يجلب سوى المزيد من الضحايا والخراب والصدمة والدمار. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات الماسة لأولئك الذين يعانون في غزة.

في هذا الصدد، ترحب اليابان بالتفعيل الكامل لآلية القرار 2720 (2023) المخصصة لتسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. وبينما تستمر العملية العسكرية الإسرائيلية، نشعر بالارتياح لسماعنا عن التقدم الكبير في تنسيق وإدارة المساعدات الإنسانية لغزة. ونحن نثمّن عالياً المشاركة المكثّفة والدؤوبة للسيدة كاغ وفريقها مع الأطراف والجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك حكومة إسرائيل. كما نثني على التعاون الوثيق مع دول المنطقة، مثل قبرص ومصر والأردن، وكذلك الولايات المتحدة، لتوسيع نطاق إيصال المساعدات من خلال زيادة طرق الوصول إلى أقصى حد، بما في ذلك الممرات البحرية والممرات البرية الإضافية. وفي الوقت نفسه، استمعنا باهتمام إلى كلمات السيدة كاغ وهي تصف التحديات العديدة المستمرة التي تواجهها هي وفريقها مثل انعدام الأمن وعدم وجود آليات لتخفيف حدة

النزاع في جميع أنحاء غزة واستمرار إغلاق معبر رفح. تقدم اليابان دعمها الكامل لمساعي السيدة كاغ وآلية القرار 2720 (2023) وهي على استعداد للعمل مع زملائها أعضاء مجلس الأمن لتنفيذ ولاية الآلية بفعالية ومعالجة العقبات المتبقية أمام المساعدة الإنسانية.

ونظراً لحجم ونطاق الاحتياجات الواسعة في غزة، فإن عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعد العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة، يلعب دوراً حاسماً في التخفيف من معاناة الناس، وبالتالي يتطلب المزيد من الدعم المالي والموارد الأخرى. من جانبها، ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، قدمت اليابان مساعدات إنسانية تزيد قيمتها عن 120 مليون دولار أمريكي في قطاعات مثل الغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والرعاية الطبية من خلال العديد من المنظمات الدولية ومن خلال المنظمات اليابانية غير الحكومية. كما قدمنا تبرعات عينية واسعة النطاق من البطانيات والأوعية والأغطية البلاستيكية وحصائر النوم إلى الأونروا ومنظمات الإغاثة الأخرى. وسنواصل تقديم المساعدة اللازمة ونشجع الآخرين على تقديم المزيد من الدعم أيضاً. ولكن ما نحتاج إليه في نهاية المطاف أكثر من أي وقت مضى هو تنفيذ القرار 2735 (2024)، والذي يمكن أن يمهد الطريق لإطلاق سراح الرهائن ووقف فوري لإطلاق النار، مما يؤدي إلى توزيع المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق في جميع أنحاء غزة. وتحث اليابان حماس بقوة على العمل بحسن نية استناداً إلى القرار 2735 (2024) من دون مزيد من التأخير.

وأخيراً، نود أن نؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي من قبل جميع الأطراف في جميع الأوقات. وعلى وجه الخصوص، يجب حماية المدنيين، ويجب ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني والمباني التابعة للأمم المتحدة وغيرها من العاملين في المجال الإنساني. ويجب أن نواصل القيام بدورنا في إنقاذ أرواح الأبرياء والعمل على إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أهنئ روسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وسيقدم الوفد الصيني الدعم الكامل لكم ولزملائكم، سيدي الرئيس، في عملكم. كما أشيد بجمهورية كوريا لإتمام رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

وأشكر كبيرة المنسقين كاغ على إحاطتها. تظهر إحاطة السيدة كاغ مرة أخرى التدهور غير المسبوق للكارثة الإنسانية في غزة بسبب النقص الحاد في الإمدادات اللازمة للبقاء على قيد الحياة والظروف الصحية المتردية. يعاني ملايين الناس من الجوع والمرض والألم واليأس. والكارثة الإنسانية في غزة من صنع الإنسان. تشكل المشاهد المأساوية على الأرض انتهاكات خطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

تحت أنظارنا، ما برحت غزة تحت الحصار منذ تسعة أشهر مع انقطاع إمدادات المياه والكهرباء والغذاء والدواء والوقود عن قطاع غزة، حيث يعيش أكثر من مليوني شخص في سجن مفتوح في حالة من عدم الاستقرار ويكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة دون طعام أو وسائل أخرى للبقاء على قيد الحياة.

وتحت أنظارنا، أُجبر معبر رفح الأكثر أهمية على الإغلاق لمدة شهرين بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية، وتضطر آلاف الشاحنات المحملة بالإمدادات الإنسانية إلى الانتظار في طوابير طويلة. إن نقاط العبور الحالية بعيدة كل البعد عن تلبية الطلب على المساعدات الإنسانية. إن الاستثمار الضخم في الرصيف العائم من قبل بعض الدول، والعديد من التقلبات والمنعطفات في استخدامه، يُظهر مرة أخرى أن طرق النقل البري هي المفتاح لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، وأن دورها لا يمكن الاستغناء عنه.

وتحت أنظارنا، أعيق دخول الإمدادات الإنسانية إلى غزة على كل المستويات، وحُرم عدد كبير من المحتاجين دون مبرر من الحصول على أبسط الضروريات الأساسية التي يحتاجون إليها بشكل عاجل للبقاء على قيد الحياة. لا يُحرم العاملون في المجال الإنساني من التعاون الفعال فحسب، بل يواجهون أيضاً صعوبات واتهامات غير معقولة.

وتحت أنظارنا أيضاً، أصبحت منشآت الوكالات الإنسانية أهدافاً مراراً، كما أن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني غير

مضمونة. وقد تعرضت مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لهجمات متكررة، كما تعرضت الوكالات الإنسانية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للخطر بسبب القتال. وقد أسفر النزاع عن مقتل أكثر من 200 من العاملين في المجال الإنساني، وهو أمر صادم وغير مسبوق في التاريخ. وقد أصبحت آليات تفادي التضارب غير فعالة، بل ومُنع العاملون في المجال الإنساني من حمل معدات الاتصال الأساسية، مثل أجهزة الاتصال اللاسلكي.

كل ذلك ليس سوى غيض من فيض من الكارثة الإنسانية في غزة. نؤكد مجدداً أنه لا يمكن استخدام الجوع كسلاح، ولا يمكن تسييس القضايا الإنسانية، ومن غير المقبول أن تتفاقم الكارثة الإنسانية على يد الإنسان. إن الصين تحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والإصغاء للنداء الطاغي للمجتمع الدولي، واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان دخول الإمدادات الإنسانية بسرعة وأمان على نطاق واسع إلى غزة، وضمان التوزيع الآمن والمنظم للإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء غزة والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى.

اتخذ المجلس القرار 2720 (2023) بهدف توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، ولكن من الواضح أن ذلك لم يتحقق. ومن الضروري دراسة أسباب عدم تنفيذ القرار بشكل فعال. وندعو الدول المعنية إلى العمل بجدية أكبر للضغط من أجل إيجاد إرادة سياسية من الأطراف المعنية لإزالة العقبات التي تحول دون دخول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى غزة. ونؤيد كبيرة المنسقين كاغ في جهودها المستمرة ونتوقع أن تحقق تقدماً ملموساً وفقاً لمتطلبات قرارات المجلس وتوقعات المجتمع الدولي والاحتياجات الملحة للناس في غزة.

إن السبيل الأساسي لتخفيف الكارثة الإنسانية وإنقاذ أرواح الأبرياء يكون من خلال التنفيذ الفوري لوقف دائم لإطلاق النار وإعادة إطلاق حل الدولتين في وقت مبكر. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهود دؤوبة لتحقيق هذه الغاية. ونؤيد المجلس في اتخاذ مزيد من الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة كاغ على إحاطتها. وأتعهد مرة أخرى بدعم فرنسا الكامل للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024) ودعوتها إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات.

تؤكد الإحاطة التي قدمتها السيدة كاغ على الطبيعة الكارثية للحالة في غزة، حيث لا تلوح في الأفق أي بارقة أمل. ويستمر عدد الضحايا المدنيين في الارتفاع بلا نهاية. يحتاج السكان إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة. وقد حلّت المجاعة، وتضررت 80 في المائة من البنية التحتية المدنية أو دُمرت، بما في ذلك 95 في المائة من المرافق التربوية. وهناك آلاف الأطفال ما بين قتيل أو مفقود أو محاصر تحت الأنقاض أو محتجز أو معزول. ويجري حرمان جيل كامل من الأطفال من التعليم وسيعاني من صدمة طويلة الأمد.

إذاً لا بد من إزالة جميع العقبات التي تحول دون إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب أن يتسنى استخدام جميع نقاط العبور لإيصال هذه المساعدات. إن فرنسا تهيب بإسرائيل إعادة فتح معبر رفح باتجاه مصر على الفور. ونهيب بإسرائيل مرة أخرى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء قطاع غزة. ويجب على إسرائيل أن تتيح وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق، وفق ما أمرت به محكمة العدل الدولية. ويعني ذلك إصدار التصاريح اللازمة لجميع البرامج والوكالات الإنسانية، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وأشكر المنسقة الخاصة على تنفيذ آلية لتنسيق المساعدات بحيث تتطابق السلع التي تدخل غزة مع واقع الاحتياجات وتصل إلى من يستحقونها. وإلى جانب ضرورة زيادة حجم المساعدات، يجب أيضاً أن يتسنى نقل السلع وتوزيعها بأمان في جميع أنحاء قطاع غزة.

ولا تزال هناك قيود كثيرة بشأن المواد والأغذية التي يمكن أن تدخل غزة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية المتصلة بالصحة

والمياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات. ومن الضروري أن تحصل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على المعدات المناسبة لتنفيذ عملياتها ومنع تفاقم الحالة. ونظراً لارتفاع درجات الحرارة، يزداد خطر انتشار الأمراض التي قد تؤدي إلى مزيد من الوفيات بين المدنيين.

ويجب أيضاً ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الظروف. وقد جدد المجلس التزامه في هذا الصدد في أيار/مايو باتخاذ القرار 2730 (2024). وهذا واجب أخلاقي وقانوني ينطبق على الجميع. وتشيد فرنسا بذكرى جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين قُتلوا في غزة.

يجب احترام قوانين الحرب ومبدأي الحيطة والتناسب الإنسانيين أثناء سير الأعمال العدائية. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان فعالية آليات تفادي التضارب. ويكتسي دور التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة أهمية حاسمة في هذا الصدد.

تطالب فرنسا بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وبإطلاق سراح جميع الرهائن. وندين مرة أخرى الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتعارض فرنسا العملية الجارية في رفح. ويجب على إسرائيل، عملاً بأمر محكمة العدل الدولية، وقف هجومها العسكري وأي عمل آخر تقوم به في محافظة رفح على الفور. وستواصل فرنسا العمل من أجل وضع نهاية سريعة للأزمة على أساس حل الدولتين. يجب أن يحصل الشعب الإسرائيلي على ضمانات أمنية، وعلينا أن نعمل على بناء دولة للفلسطينيين. وسيكون للسلطة الفلسطينية، بعد إصلاحها، دور مركزي في هذه العملية في كل من الضفة الغربية وغزة اللتين ستكونان جزءاً من تلك الدولة الفلسطينية. ومن الملحّ العمل على تحقيق هذه الغاية.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جمهورية كوريا على رئاستها الشهر الماضي، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، النجاح خلال رئاستكم هذا الشهر. وأشكركم أيضاً على تنظيم جلسة الإحاطة هذه، وأعرب عن تقديري للسيدة كاغ على ما قدمت من معلومات مستكملة عن عملها، عملاً بالولاية المحددة في القرار 2720 (2023). تتيح لنا الإحاطة التي قدمتها أن نتأمل مرة أخرى في عمق المعاناة التي لا يزال الشعب الفلسطيني يلاقيها والتحديات الهائلة المرتبطة بتخفيف معاناته. وفي الوقت الراهن، يظل الأمل بعيداً.

لقد أحاطت غيانا علماً ببيئة التشغيل المعقدة التي يحاول فيها العاملون في المجال الإنساني إغاثة السكان الفلسطينيين المتضررين، وبأن المساعدات لا تصل إلى الفلسطينيين على نطاق واسع. ومما يثير القلق بشكل خاص أن العاملين في المجال الإنساني يُستهدفون بشكل منهجي على ما يبدو، ويفترض أن ذلك يجري في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لإبادة أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين بالحرمان وبوسائل أخرى.

ويُعزى نقص المساعدات على نطاق واسع إلى أمور منها عدم كفاية عدد النقاط المتاحة للدخول إلى غزة وعدم وجود آليات فاعلة للإخطار وتفادي التضارب من أجل سلامة العاملين في المجال الإنساني الذين يقومون بالعمليات في غزة. تتفاقم هذه العوامل بسبب عدم وجود ضمانات أمنية للمدنيين الذين يحصلون على المساعدات وبسبب الانهيار شبه الكامل للقانون والنظام، مما يؤثر على قدرة مقدمي الخدمات على تقديمها. وأكدت السيدة كاغ ذلك أيضاً اليوم. إن نتيجة هذه الموجة المستمرة من التحديات تحمل أبعاداً متعددة. وسأبرز اثنين من أكثر الجوانب إثارة للقلق.

جاء في التقرير الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي عن غزة أن 96 في المائة من السكان يواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد بلغت حد الأزمة أو تجاوزته، حيث يعيش ما يقارب نصف مليون شخص في ظروف كارثية. كما أحاطت غيانا علماً بأن ما لا يقل عن 000 557 امرأة في غزة يواجهن انعدام الأمن الغذائي الشديد، حيث تعيش الأمهات والنساء البالغات في حالة محفوفة بالمخاطر أكثر من غيرهن إذ يعطين الأولوية في الغالب لإطعام غيرهن ويُفدن بأنهن يجدن صعوبة أكبر في الحصول على الغذاء، مقارنة بالرجال. ولوحظ، في نقاط مختلفة، أن تحسن وصول

المساعدات الإنسانية قد ساهم في تحسن متواضع لمؤشرات الأمن الغذائي والنظم الغذائية للأطفال. وذلك يعزز الصلة الهامة بين إمكانية الوصول الكافي وحدوث تحسّن في الحالة الإنسانية.

إن انهيار النظام الصحي، كما أشارت السيدة كاغ، نتيجةٌ مروعة أخرى تبعث على القلق. فقد أفادت منظمة الصحة العالمية بأن أوامر الإجلاء وتدهور الأوضاع الأمنية ونزوح السكان تؤثر على توفير الرعاية الصحية. ويعرقل نقص الوقود ونقص الأدوية واللوازم الصحية في مستشفيات قطاع غزة تقديم الرعاية الطبية المنقذة للحياة. وقد أدت هذه الظروف، إلى جانب عدم توفر المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، في جملة أمور، إلى زيادة في الأمراض المعدية والوفيات الناجمة عن الإصابات البسيطة والأمراض المزمنة.

وفي ضوء ذلك، تكرر غيانا ثلاثة نداءات مهمة:

أولاً، يجب زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. فعدد المعابر إلى غزة محدود للغاية، مما يعيق إمدادات المساعدة الإنسانية. ويجب على إسرائيل، تمشياً مع التزاماتها القانونية الدولية، أن تُيسّر المساعدة الإنسانية. وتذكر غيانا بالأوامر التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس و 24 أيار/مايو. ونذكر، على وجه الخصوص، بأن المحكمة بيّنت في أمرها الصادر في أيار/مايو أن

> ”توفير جميع الجهات المعنية على نطاق واسع وبلا عوائق الخدمات الأساسية والمساعدةَ الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها يقتضي أن تكفل [إسرائيل] بقاء نقاط العبور البرية مفتوحة، لا سيما معبر رفح“.

وفي حين تؤيد غيانا الجهود الرامية إلى زيادة المساعدة الإنسانية بجميع الوسائل، فإننا نشدد على أنه لا بديل عن المعابر البرية. ولذلك فإن غيانا تدعم عمل كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة لتحقيق تلك الغاية.

ثانياً، تدعو غيانا الأطراف إلى ضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في غزة. فقد وقع العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ضحايا لهذه الحرب بأعداد غير مسبوقة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني، الذي يملي الأداء السليم لآليات فض النزاع والإخطار لتسهيل التنقل الآمن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وتشير غيانا إلى اتخاذ المجلس مؤخرا القرار 2730 (2024) بشأن أمن الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، وتدعو الأطراف إلى الامتثال امتثالا كاملا لأحكام ذلك القرار.

ثالثًا، تطالب غيانا بوقف فوري لإطلاق النار وإنهاء هذه الحرب التي أودت بحياة ما يقرب من 000 40 مدني في قطاع غزة. وبعد ما يقرب من تسعة أشهر من الحرب الطاحنة، أصبح الدمار كارثيًا ويزداد سوءًا كل يوم. فيجب أن يتوقف ذلك، ويجب أن يتمكن الفلسطينيون من إعادة بناء حياتهم. فذلك عامل حاسم. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي تيسير إعادة إعمار غزة. وذلك عامل حاسم في دفع حل الدولتين إلى الأمام. وتحقيقا لتلك الغاية، تشيد غيانا بولاية السيدة كاغ على النحو المبين في القرار 2720 (2023) وتؤيدها. ونشدد على أهمية تعاون جميع الأطراف من أجل تنفيذ ذلك القرار بنجاح. كما نؤكد على الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في أي جهد لإعادة الإعمار في غزة، وذلك بسبب خبرتها الممتدة لعقود في تقديم الخدمات للفلسطينيين في القطاع.

وفي الختام، يجب على المجلس ألا يعتاد أو يتعايش مع تقارير آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني، خاصة عندما تنتقل نشرات الأخبار إلى مسائل أخرى وتتجه الأنظار في المجلس إلى مكان آخر. ويجب ألا يتضاءل تعطشنا للعمل مطلقا. ولذلك فإنني أختتم بتكرار التزام غيانا بالعمل مع المجلس لإنهاء هذه الحرب بسرعة حتى يتسنى للمدنيين أن يأخذوا أنفاسهم ويمكن البدء في إعادة إعمار غزة بشكل جدي.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ،

على تقريرها. إن أهم ما يمكن استخلاصه، بالنسبة لي، هو الضرورة الملحة لصون الكرامة الإنسانية والتوصيات الملموسة للغاية التي تتناول مسائل تتراوح بين تعليم الأطفال وإعادة الإعمار.

لقد بذلت السيدة كاغ وفريقها، منذ اتخاذ القرار 2720 (2023) في كانون الأول/ديسمبر 2023، كل جهد ممكن لتسريع إيصال المساعدات إلى السكان المدنيين. ومع ذلك، ما زلنا نواجه كارثة إنسانية في غزة تفوق حد الوصف. فبعد مرور تسعة أشهر على الأعمال الإرهابية التي وقعت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والتي أدانتها سويسرا بشدة، ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء الصراع في الشرق الأوسط، ولا سيما الحالة الإنسانية المروعة في غزة. إننا ندين كون أن الأعمال العدائية لا تزال تحصد العديد من الضحايا المدنيين، لا سيما في صفوف الأطفال والنازحين في قطاع غزة البالغ عددهم 1.7 مليون شخص.

ويؤكد التقرير الجديد للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي هذه الصورة الشديدة القتامة أصلاً. فما يقرب من 96 في المائة من سكان قطاع غزة يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، و 15 في المائة منهم في أعلى مستوى – أي كارثي – من انعدام الأمن الغذائي، ومن المرجح أن تزداد تلك النسبة أكثر من ذلك. وسيظل خطر المجاعة الكبير قائماً طالما استمر النزاع وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية.

وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالقانون الدولي الإنساني يلزم الأطراف بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وتسهيل وصولها إليهم ويحظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ويجب أن يُتاح لجميع المدنيين إمكانية الحصول على الخدمات اللازمة لبقائهم على قيد الحياة، من قبيل مياه الشرب والغذاء والكهرباء.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في أوامرها على الضرورة الملحة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة. غير أن مستوى المساعدات يظل غير كافٍ بشكل واضح وكبير أمام ضخامة الحاجة. وكما أشار المنسق الخاص، يظل الوصول الآمن والسريع وبدون عوائق عبر جميع نقاط العبور يمثل تحدياً كبيراً. ومن الملح أن يتغير ذلك. ويجب أن تصل المساعدة الكافية إلى من يحتاجون إليها. ويجب على أطراف النزاع وغيرهم من الجهات المعنية التصرف.

ونشكر الأردن ومصر والأمم المتحدة على مؤتمر المساعدات الإنسانية الطارئة لغزة الذي عقد في عمان في وقت سابق من هذا الشهر والذي بعث بإشارة سياسية قوية. كما كررت سويسرا في المؤتمر وفي جلسات المجلس دعوتها العاجلة لوقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وتطالب سويسرا أيضاً بأن تحترم الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين لديها. ويجب أن يتمكن جميع هؤلاء الأشخاص من تلقي زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأن يعاملوا معاملة إنسانية.

وتدعو سويسرا إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً، ولا سيما القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). وعلاوة على ذلك، وكما تم التأكيد عليه في القرار 2730 (2024) الذي قدمته سويسرا، فإن جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام وحماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وكذلك مبانيها وممتلكاتها.

إننا نعلم جميعاً أن زيادة المساعدات الإنسانية لا يمكن أن توفر في حد ذاتها حلاً دائماً للصراع في الشرق الأوسط. فلا بد من وقف للأعمال العدائية، ويجب إعادة إنشاء أفق سياسي على وجه السرعة. لذلك فإننا نكرر دعمنا الراسخ لحل الدولتين. إن وجود دولتين ديمقراطيتين بحق – إسرائيل وفلسطين التي تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها – تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن والكرامة لشعوب المنطقة.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ سيراليون الاتحاد الروسي على توليه الرئاسة لشهر تموز/يوليه وتعرب عن دعمها الكامل

له. كما نشيد بجمهورية كوريا ونهنئها على رئاستها الناجحة في شهر حزيران/يونيه. وأشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، على مشاطرتنا تقييمها للحالة الإنسانية في غزة وعلى جهودها لتنفيذ القرار 2720 (2023).

تظل الحالة الإنسانية في قطاع غزة تحظى بأولوية عالية، لا سيما فيما يتعلق بمعالجة التحديات الأمنية والإدارية الحرجة التي تهدد تنفيذ القرار 2720 (2023) وجميع قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة بهذه المسألة تنفيذاً كاملاً.

لقد عانى الفلسطينيون في قطاع غزة، في الأشهر الثمانية الماضية، من حرب مدمرة ذات عواقب كارثية، تتراوح بين عدد كبير من القتلى والجرحى وحالات نزوح متعددة وعدم كفاية المأوى ونقص المياه والمرافق الصحية والأدوية وغيرها من المنتجات الأساسية اليومية إلى انعدام الأمن الغذائي والمجاعة. ولا يمكن تطبيع ذلك، ويجب علينا أن نرفض تطبيع تلك المأساة الإنسانية ذات الأبعاد الملحمية. لقد كانت محنة النساء والأطفال مدمرة بصفة خاصة حيث لا يزالون يكافحون من أجل الحصول على المساعدات المناسبة كماً ونوعاً. وكما سمعنا في إحاطة السيدة كاغ، فقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخراً أن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية في غزة محدودة للغاية، حيث لا يزال عدد قليل من المستشفيات يعمل جزئيًا بعد الهجمات المتعددة على مرافق الرعاية الصحية. ولا يزال غياب مرافق الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال يشكل مصدر قلق رئيسي.

وقد استمرت التوترات المتصاعدة وانعدام الأمن، على مدى شهور، في إعاقة عمليات وكالات الإغاثة وتدفق المساعدات الإنسانية من دون عوائق في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية. وقد أثر التصعيد المستمر للصراع على قدرة هذه الوكالات على العمل بفعالية وتقديم المساعدة المنقذة للحياة للمدنيين، على الرغم من بذلها قصارى جهدها. وعلاوة على ذلك، وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل أكثر من 193 من موظفي الأمم المتحدة خلال النزاع، إلى جانب عاملين آخرين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

ودعماً لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لتحديات الدعم الإنساني الفعال في قطاع غزة، تود سيراليون التأكيد على النقطتين التاليتين

أولاً، نؤكد مجدداً على دعمنا لمكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار ونعترف بجهودها المتواصلة من خلال المشاركة والمشاورات الهادفة مع أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز تيسير وتحسين تنسيق ورصد جميع شحنات الإغاثة إلى غزة والتحقق منها. ونرحب بزيارتها الأخيرة إلى شمال غزة ومناقشاتها مع السلطات الإسرائيلية للمضي قدماً في تنفيذ هذه الولاية. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أن المناقشات الجارية مع الحكومة الإسرائيلية والمشاركة الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى حل النزاع الذي طال أمده بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تعطي الأولوية لمسألة توفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية بدون عوائق وإمكانية الوصول إليها، وهي مسألة تمس الحاجة إليها في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذلك فإننا نرحب أيضاً بالمؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في الأردن في 11 حزيران/يونيه تحت عنوان "دعوة للعمل: مساعدات إنسانية عاجلة لغزة".

ثانيًا، نكرر دعوتنا لجميع أطراف النزاع إلى التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب القانون الدولي الإنساني وجميع قرارات المجلس ذات الصلة والتدابير المؤقتة الملزمة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، والتي تهدف إلى حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية. إن وجود آلية فعالة لتفادي التضارب أمر ضروري لضمان سلامة وأمن جميع العاملين في المجال الإنساني والسماح بتيسير الإغاثة الإنسانية بسرعة.

ونحن نرحب بتفعيل آلية الأمم المتحدة وتحسين الوصول إلى الشمال من خلال معبر إيريتز الغربي. ومع ذلك، فإننا نلاحظ القيود التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والشركاء الآخرون في الميدان في تخزين ونقل وتوزيع المساعدات إلى جنوب ووسط غزة. وندعو إلى إتاحة الوصول عبر جميع الطرق الممكنة إلى قطاع غزة وتقليل هذه العوائق

إلى جانب تقليل التأخير والقيود الناتجة عن إجراءات التفتيش وتخليص المساعدات.

ونحن نرى أن التوصل إلى هدنة فورية ومستدامة تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية سيؤدي إلى تحسين الحالة الإنسانية في الميدان بشكل كبير. ونكرر كلمات الأمين العام للأمم المتحدة التي دعا فيها إلى اغتنام الفرصة الحالية التي أتاحتها مبادرة السلام الأخيرة: "لقد حان الوقت لوقف إطلاق النار مع الإفراج غير المشروط عن الرهائن".

في الختام، تدعو سيراليون إلى مواصلة دعم ولاية كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار التي تعمل بشكل تعاوني لتحسين حياة الفلسطينيين في قطاع غزة. وندعو إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والخبراء الاستشاريين. وفي نهاية المطاف، فإن الالتزام بالدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في تأمين اتفاق ينهي أخيراً دورة العنف والمعاناة الحالية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هذه أول جلسة للمجلس في هذا الشهر، أشارك في الإشادة بجمهورية كوريا على العمل الكبير الذي أنجزته في حزيران/يونيه، وأود أيضاً أن أتقدم بأطيب التمنيات للاتحاد الروسي على رئاسته خلال شهر تموز/يوليه؛ وبوسعه التعويل على كامل دعم إكوادور.

أبدأ بياني هذا بشكر السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على التقرير الذي قدمته لنا للتو وبتجديد دعم بلدي لقيادتها.

قبل أكثر من شهرين بقليل (انظر S/PV.9617)، وبمناسبة تقديم التقرير الأخير حول تنفيذ القرار 2720 (2023)، أشرت إلى أنه منذ بداية الحرب على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أكد بلدي مراراً وتكراراً على ضرورة أن يحصل السكان المدنيون في غزة على المساعدات الإنسانية بكميات كافية وبطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها. اليوم، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، السيدة كاغ، وفريقها والجهات المعنية الأخرى، لم يتسن ضمان توفير وتوزيع المساعدات الإنسانية من دون عوائق على النطاق اللازم لضمان حصول سكان غزة على الغذاء والمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والخدمات الطبية التي تعتبر ضرورية لبقائهم على قيد الحياة. لا تزال الجهود الإنسانية تتأثر بالقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية. وقد أثرت العمليات العسكرية في رفح على دخول المساعدات غير الكافية أصلاً. ويظل التوزيع مهمة معقدة وخطيرة للغاية. وفي الوقت نفسه، فإن تدهور الظروف المعيشية يتفاقم وخطر المجاعة لا يتقلص.

وتقدر إكوادور الجهود المبذولة لتنفيذ آلية القرار 2720 (2023) وتشجع على مواصلة هذا المسعى، على الرغم من المشاكل والتحديات التي تواجهها. تنبع هذه المشاكل والتحديات من انعدام الإرادة السياسية. وكما أشارت المنسقة كاغ في نيسان/أبريل، من الضروري إحداث نقلة نوعية مدعومة بالإرادة السياسية. فمن دون إرادة سياسية، لن يكون من الممكن زيادة نوعية وكمية المساعدات، أو اتخاذ تدابير للسماح بتوزيعها بشكل آمن ودون عوائق داخل غزة أو التخطيط والإعداد للتعافي المبكر وإعادة الإعمار. ويحث بلدي جميع الأطراف على تذكر أن القرار 2720 (2023) يطالب أطراف النزاع بالتعاون مع المنسقة كاغ من دون تأخير أو عرقلة وإظهار إرادتها السياسية في هذا الصدد وفي جميع مناطق النزاع.

ختاماً، أكرر إدانة إكوادور للأعمال الإرهابية التي ترتكبها حماس التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وجميع أعمال العنف ضد المدنيين، ولا بد لي من أن أكرر دعوتي للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والوقف الفوري للأعمال العدائية، امتثالاً لقرارات المجلس.

السيد أفونسو (موزامبيق) (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تبدأ بتهنئتكم بحرارة، سيدي الرئيس، وبلدكم، الاتحاد الروسي، على توليكم هذا المنصب الهام، منصب رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه الحالي. ونود أن نؤكد لكم تعاوننا الكامل. كما نشيد بجمهورية كوريا على رئاستها الناجحة للغاية في شهر حزيران/يونيه. ونشكر رئاسة الاتحاد الروسي على عقد هذه الإحاطة المهمة حول

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعرب عن بالغ امتناننا للسيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على إحاطتها الثاقبة والمؤثرة للغاية بشأن الحالة في غزة وبشأن الامتثال للقرار 2720 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 على وجه الخصوص.

باتخاذ القرار 2720 (2023)، بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة في قطاع غزة، اتخذ المجلس خطوة مهمة. لقد كان دافعنا هو التصميم على معالجة الوضع الإنساني الكارثي الذي حلّ بقطاع غزة والشعب الفلسطيني بشكل فعّال. ومن خلال هذا القرار، تم توخي وإنشاء آليات مهمة من أجل السماح بالاستجابة الإنسانية للأزمة، مع إيلاء الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

انقضت ستة أشهر منذ اتخاذ القرار 2720 (2023). ومن خلال التقرير الذي استمعنا إليه للتو، فإن الأهداف المعلنة للقرار أبعد ما تكون عن التحقيق بينما نجتمع اليوم في المجلس. بل على العكس، نشهد حالات وفاة بشكل يومي وعلى نطاق واسع في غزة. ومن ناحية أخرى، لم يُفرج عن الرهائن حتى الآن ولم تصل المساعدات الإنسانية إلى ملايين المحتاجين من سكان غزة. ونحن على قناعة تامة بأنه ما من أسباب معقولة لمعاناة الشعب الفلسطيني في غزة التي لا مبرر لها ولا تطاق. ونطالب بوقف الكارثة الإنسانية على الفور. وبصفتنا أعضاء في المجلس، من واجبنا أن نواصل معالجة الحالة في غزة على وجه الاستعجال.

وتشيد موزامبيق بالجهود التي تبذلها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وكذلك بالعمل الدؤوب الذي يقوم به فريقها لضمان تنفيذ هذا القرار الهام. ونشجع بقوة على العمل مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي قاطبة على تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، بل روح القرار 2728 (2024). ونرى أنه يجب على المجلس أن يتخذ موقفاً موحداً دعماً لعمل السيدة سيغريد كاغ وفريقها والأطراف المعنية الأخرى، بهدف معالجة الأزمة الإنسانية الحالية في غزة.

إن الجهود الإنسانية في غزة تتطلب وقفاً ثابتاً لإطلاق النار. وبالتوازي مع ذلك، يجب بذل الجهود من أجل إطلاق سراح الرهائن، ووصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل، والحوار، والسلام، وإعادة إعمار غزة، وتنفيذ حل الدولتين بصورة تؤدي إلى تعايش سلمي بين فلسطين وإسرائيل، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة السيدة كاغ على إحاطتها وجهودها.

لقد سعى القرار 2720 (2023) إلى معالجة الكارثة الإنسانية في غزة. ومن المثير للانزعاج الشديد أن الأوضاع في القطاع لا تزال مزرية ومتدهورة بعد مرور تسعة أشهر من النزاع. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 000 37 شخص نتيجة للعملية العسكرية الإسرائيلية، وأصيب عدد لا يحصى من الأشخاص الآخرين. ونزح داخلياً 75 في المائة من سكان غزة – معظمهم بصورة متكررة. ويواجه جميع السكان تقريباً مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، وتفيد تقارير خطيرة بشكل مفصل عن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ولا يزال الأطفال يتحملون وطأة الحرب. وقد أدت العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة والموسعة في رفح إلى اشتداد المخاطر القائمة التي يواجهها المدنيون وعرقلة عمليات الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك من خلال الاستيلاء على معبر رفح الحيوي الذي لا يزال معطلاً.

ويظل من الضروري تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية تنفيذاً كاملاً وفورياً وفعالاً. ويظل الالتزام بضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وفي جميع أنحائها دون عوائق وبشكل آمن أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال رفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع.

ومما يثلج صدرنا ما جاء في إحاطة كبيرة المنسقين كاغ بأن الآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023) تؤدي وظائفها الآن

وتسهم في تحسين الجهود المنسقة لإيصال المساعدات إلى غزة. ونؤكد أن الطرق البرية لا تزال هي السبيل الأكثر جدوى وفعالية لضمان دخول المعونة إلى القطاع بمستويات غير مسبوقة الآن.

ومن المثير للقلق أن مشاكل نقص الوقود ما زالت قائمة، مما يعيق عمليات المعونة وعمل المرافق المدنية الحيوية مثل المياه والصحة والصرف الصحي، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض المعدية في ظل ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف. كما يجب إيلاء الأولوية للسلع التجارية، إذ لا يمكن لسكان غزة الاعتماد على المساعدات وحدها. وعلاوة على ذلك، تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتزايد التحديات المتعلقة بتوزيع المعونة داخل غزة بسبب تزايد انعدام الأمن، بما في ذلك الفوضى والإجرام والنهب. وهذا التدهور في الميدان يفرض ضغطاً كبيراً على الأمم المتحدة وشركائها في جهودها لمواصلة عمليات الإغاثة التي تقوم بها .

وكما هو مطلوب في القرار 2720 (2023) ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، يجب أن يحصل موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني على ضمانات قوية لسلامتهم وأمنهم. ومقتل أحد موظفي منظمة "أطباء بلا حدود" في الأسبوع الماضي دليل مأساوي آخر على الثمن الباهظ الذي لا يزال العاملون في المجال الإنساني والعاملون في المجال الصحي يدفعونه، مع إفلات الجناة من العقاب.

ويجب على جميع الأطراف احترام آلية تفادي التضارب واستخدامها بشكل كامل. كما يجب إجراء تحقيقات مستقلة في جميع حالات قتل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وعلاوة على ذلك، يجب عدم تسييس عمل الأمم المتحدة. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى جهة فاعلة لا يمكن الاستغناء عنها، ومن دونها لا يمكن أن تكون هناك عملية إغاثة شاملة وهادفة في غزة. وتعمل في ظل ظروف صعبة للغاية، ومن الأهمية بمكان أن يضمن المجتمع الدولي حصولها على التمويل والدعم المطلوبين.

وبينما نشارك في جلسة أخرى بشأن الحالة في غزة، لا يمكننا أن نجازف بتطبيع هذه الحالة الراهنة. وهذا اليأس المستمر لا يمكن أن يصير هو الوضع الراهن المتأصل للمدنيين الفلسطينيين والرهائن الذين لا يزالون أسرى لدى حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وتكرر مالطة دعوتها إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ونحث كلاً من حماس وإسرائيل على قبول شروط الاقتراح الوارد في القرار 2735 (2024) ووضع حد لمزيد من المعاناة الإنسانية. فهذا هو السبيل الوحيد لنتمكن من تحقيق زيادة كبيرة في المساعدات إلى غزة وعبر أنحائها كافة. كما سيمكننا من تمهيد الطريق للجهود الكبيرة لعمليات للتعافي وإعادة الإعمار الضرورية. والأهم من ذلك، فإن التوصل إلى وقف لإطلاق النار سيقربنا من تحقيق هدف إيجاد أفق سياسي حيوي. وهذا شرط أساسي لتحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم في البداية، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، متمنياً لكم كل التوفيق في مهامكم. كما أشكر السيدة سيغريد كاغ على إحاطتها.

بعد تسعة أشهر من إطلاق آلة القتل الوحشية ضد السكان العزل في غزة، أصبحت الحالة الإنسانية كارثية. وقد قالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين:

"إن الناس في غزة يموتون جوعاً الآن. والسرعة التي اجتاحت بها أزمة الجوع وسوء التغذية هذه غزة، التي تسبب فيها الإنسان، سرعة مرعبة. ... هناك فرصة صغيرة جدًا لمنع حدوث مجاعة شاملة، وللقيام بذلك نحتاج إلى الوصول الفوري والكامل إلى شمال [قطاع غزة]. وإذا انتظرنا حتى إعلان المجاعة، يكون الأوان قد فات. وسيموت آلاف آخرون".

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار 2720 (2023) لإنشاء آلية تهدف إلى تسهيل وتبسيط إجراءات إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة – وهي آلية تم تقديمها كحل

للعقبات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. فكيف هو الوضع اليوم إذن؟ تكشف نظرة سريعة على أحدث إحصاءات الأمم المتحدة عن استنتاج لا جدال فيه: لقد أثبت القرار 2720 (2023) عدم فعاليته. وعندما تم اتخاذ هذا القرار، كانت حوالي 100 شاحنة تدخل غزة يومياً. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك 500 شاحنة. واليوم لا تزال نفس المشاكل قائمة على الرغم من الجهود التي تبذلها السيدة كاغ، ولا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه صعوبات عديدة في الوصول إلى غزة.

ووفقاً لتقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، لا يزال الوصول الإنساني المحدود للغاية إلى قطاع غزة وداخله يعيق الوصول الآمن والعادل للمساعدات الإنسانية متعددة القطاعات المنقذة للحياة والضرورية للوقاية من المجاعة والاستجابة لها. يشمل ذلك قيوداً شديدة على توريد السلع وقطع الغيار، وكذلك على الخدمات الأساسية. في شهر حزيران/يونيه، لم يتجاوز معدل الوصول 73 شاحنة في اليوم الواحد. هذا العدد القليل هو نتيجة لسياسة المحتل الإسرائيلي المتعمدة في استخدام التجويع كوسيلة للحرب. كيف يمكن أن نبرر تدمير وحرق معبر رفح الذي أصبح الآن خارج الخدمة؟ وكيف يمكننا تبرير كل العقبات البيروقراطية التي تفرضها إدارة الاحتلال على وصول المساعدات الإنسانية؟ تُظهر صور لأكثر من 200 1 شاحنة مصطفة على الجانب المصري من الحدود الفلسطينية الإجراءات الإدارية الرادعة والمعقدة. وقد ارتفع معدل دخول الشاحنات إلى 170 شاحنة يومياً في شهر نيسان/أبريل، مما يثبت أن سلاسة دخول المساعدات غير مرتبطة إلا بالضغط الدولي وأيضاً، للأسف، برغبة المحتل. لقد ذكرنا مراراً وتكراراً أن أزمة الغذاء في غزة هي من صنع الإنسان؛ وهي ليست نتيجة لفشل المجتمع الدولي أو آليات الأمم المتحدة. يرجع ذلك إلى سياسة المحتل في استخدام التجويع كوسيلة في حربه القذرة ضد الفلسطينيين.

ولا يزال توزيع المساعدات الإنسانية اليوم مصدر قلق كبير. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي العمود الفقري للإغاثة الإنسانية في غزة، تُمنع من العمل في كافة أنحاء قطاع غزة. ومن غير المقبول أن الأونروا، حتى بعد تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتقرير السيدة كولونا، لا تزال تتعرض للهجوم. ونلاحظ أن الأونروا كانت شبه غائبة عن الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم. كما لم يتم ذكر أي بند يتعلق بدورها في جهود التوزيع وإعادة الإعمار في غزة. وفي هذا الصدد، ينبغي طرح أسئلة مشروعة بشأن خطط تلك الوكالة التي تعتبر ولايتها حيوية بالنسبة للشعب الفلسطيني.

بالنسبة لنا، لا يمكن الاستغناء عن الأونروا، وقد ثبت أن اختيار المنظمات غير الحكومية لتولي مهامها أمر غير مجدٍ. علاوة على ذلك، من المتوقع حدوث مشكلات أمنية متعلقة بالتوزيع. تهاجم قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل منهجي الشرطة المحلية الفلسطينية أثناء تسليم المساعدات. ولا أحد يجازف اليوم بمرافقة قوافل المساعدات لأنها ستكون مستهدفة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وهذا جزء من سياسة متعمدة تهدف إلى تدمير النظام المدني ودفع سكان غزة إلى خارج وطنهم.

وفي الوقت الذي نناقش فيه عدد الشاحنات التي تدخل غزة وكيفية إجبار المحتل الإسرائيلي على احترام التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني، يموت الناس في غزة جوعاً. وهذه أسوأ حالة تم توثيقها على الإطلاق. لا أحد في غزة يتمتع بالأمن الغذائي – لا أحد. ويظهر تأثير منع دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة في مقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي التي تظهر الناس وهم يأكلون أوراق الأشجار، حيث تقول بعض التقارير أن أوراق الأشجار أصبحت سلعة، لا للماشية بل للناس ليتغذوا عليها. وتظهر عواقب منع المساعدات في وجوه جميع سكان غزة – 2,2 مليون شخص – الذين يعانون من المجاعة، كما أفاد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

في الختام، نتساءل إن كنا نحن في مجلس الأمن قادرين حقاً على فرض حل يضع حداً لمعاناة الفلسطينيين. إن الجوع والمرض يهددان حياة الفلسطينيين في غزة. وإذا لم تتخذ إجراءات عاجلة، سيشهد العالم مأساة إنسانية ستبقى في سجلات التاريخ المظلمة.

السيدة سوليفان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر كبيرة المنسقين كاغ على إحاطتها وعلى عمل

فريقها وتفانيه في التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية المتردية في غزة. فقدرات الأمم المتحدة وقيادتها في مجال الاستجابة الإنسانية ضرورية.

توقّع التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي مؤخراً أن من المحتمل أن يعاني 96 في المائة من سكان غزة، أي أكثر من مليوني شخص، من مستويات لانعدام الأمن الغذائي قد تبلغ حد الأزمة أو الطوارئ أو الكارثة من الآن وحتى نهاية سبتمبر/أيلول. وبمواجهة كثير من سكان غزة مستويات كارثية من الجوع، يُخشى من تدهور الحالة بسرعة، خاصة مع استمرار انقطاع تدفقات المساعدة. وما فتئنا نبلغ القيادة العليا في إسرائيل بضرورة إتاحة وصول المساعدات الإنسانية المستمر دون عوائق لتدخل عبر جميع الطرق إلى غزة. إن توسيع نطاق الواردات الإنسانية وتسريعها في أشدود وفتح جميع المعابر البرية الحالية إلى غزة، بما في ذلك معبر رفح، هي خطوات أساسية.

وفيما يتصل بذلك، نقدر ما قدمته كبيرة المنسقين كاغ من معلومات مستجدة عن الجهود المبذولة لتوزيع المساعدة داخل غزة بحيث تصل إلى أضعف الفئات، بما في ذلك الأمهات والأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام إسرائيل بتلبية طلبات معينة من الأمم المتحدة ومواصلة المحادثات البناءة مع مسؤولي الأمم المتحدة بشأن أفضل السبل لتلبية مزيد من احتياجات وكالات الأمم المتحدة وتيسير عملها.

ولكي تتمكن المنظمات الإنسانية من مواصلة عملها المنقذ للحياة بأمان، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن ينفذ إجراءات ملموسة لحماية العاملين في المجال الإنساني وتحسين البيئة الأمنية العامة داخل غزة. ونؤكد من جديد على أن عدم وجود آلية فعالة لتسوية النزاع بعد مرور ما يقرب من تسعة أشهر على بدئه أمر غير مقبول ولا يزال يعرض الجهات الفاعلة الإنسانية لخطر كبير.

وبينما نواصل الضغط على إسرائيل لتحسين وصول المساعدات الإنسانية، ندرك أن أفضل سبيل لمعالجة الأزمة هو أن تقبل حماس باقتراح وقف إطلاق النار الذي أقره المجلس في القرار 2735 (2024). فمن شأن القيام بذلك تهيئة الظروف لدعم زيادة هائلة في إغاثة الفلسطينيين، واتخاذ خطوات لاستعادة الخدمات الأساسية وبدء جهود الإنعاش المبكر في غزة. فإذا تحسنت ظروف التشغيل، تتمكن دوائر العمل الإنساني عندئذ من تقديم المساعدة لإنقاذ حياة أضعف الفئات، بما في ذلك العديد من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والحوامل وكبار السن والعديد من العائلات التي تعاني من الجوع وتموت بسبب العدوى والأمراض التي يمكن الوقاية منها. كما سيتيح وقف إطلاق النار زيادة النشاط التجاري في غزة وإيصال الإمدادات اللازمة إلى الناس والأسواق. وللأسف، تجاهلت حماس دعوات المجلس والمجتمع الدولي بأسره، وعادت بمطالب جديدة خارج الإطار الذي حدده القرار 2735 (2024).

إننا نواصل العمل مع إسرائيل ومصر وقطر لمحاولة سد الثغرات، ولا تزال إسرائيل على استعداد للعمل معنا كما سمعنا هذا الأسبوع. ونحث جميع أعضاء المجلس على مواصلة الضغط على حماس لقبول هذا الاتفاق دون تأخير أو شروط، وتحقيق وقف إطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن.

في الوقت نفسه، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية والحفاظ على إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. ففي شهر حزيران/يونيه، أعلنا عن تقديم 404 ملايين دولار إضافية من المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لدعم المدنيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والمنطقة بتوفير الغذاء ومياه الشرب المأمونة والرعاية الصحية والحماية. ونحن على استعداد أيضاً لمواصلة دعم جهود كبيرة المنسقين كاغ ونحث الأعضاء الآخرين في المجلس على القيام بذلك أيضاً.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر كبيرة المنسقين كاغ على الإحاطة التي قدمتها اليوم.

إننا نشعر بانزعاج بالغ من النتائج التي توصل إليها تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي صدر الأسبوع الماضي والذي سبق ذكره عدة مرات اليوم. فهذا التقرير يؤكد على أن جميع سكان غزة تقريباً – حوالي 96 في المائة منهم – يواجهون نقصاً حاداً في الغذاء. ولا يزال هناك خطر كبير لحدوث مجاعة في جميع أنحاء

القطاع. والحالة الإنسانية لا تتحسن على الرغم من أربعة قرارات، وعلى الرغم من أمر محكمة العدل الدولية، وعلى الرغم من هذه الآلية، وعلى الرغم من كل الإحاطات والالتزامات. والاحتياجات في ازدياد وبيئة العمل الإنساني آخذة في الانهيار. والأمراض تتفشى. وقد انهار النظام العام. والعصابات الإجرامية تمسك بزمام الأمور. والنسيج الاجتماعي آخذ في التفكك.

لا يحق لنا أن نستغرب ذلك. إن التجويع والمجاعة في غزة هما من صنع الإنسان، ونحن نتفق مع الجزائر على ذلك. إنه خيار، خيار لحماس التي تضحي بشعبها عن طيب خاطر بدلاً من الموافقة على وقف إطلاق النار على النحو المحدد في قرارنا (القرار 2735 (2024))، وخيار لإسرائيل بعدم القيام بواجبها الرئيسي كسلطة احتلال. إن إسرائيل ملزمة بضمان وصول الإمدادات الغذائية والطبية إلى السكان في الأرض التي تحتلها، لا بإتاحة مرور المساعدة فحسب. ولا نفهم لماذا لا تمتثل إسرائيل لاتفاقيات جنيف أو قرارات المجلس أو أمر محكمة العدل الدولية. ونؤكد على أن القانون الدولي يحظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب وهو قد يرقى إلى مصاف جريمة الحرب.

لقد سمعنا من إسرائيل أنه لا توجد قيود على وصول المساعدات إلى غزة. ونجد صعوبة في تصديق ذلك. فما زالت تصلنا تقارير مؤكدة وموثوقة عن الجوع والاحتياجات الماسة للسكان المدنيين في غزة منذ أشهر. وإذا لم تكن هناك قيود على وصول المساعدة إلى غزة، فلماذا يحتاج 50 000 طفل إلى علاج من سوء التغذية الحاد؟ إننا ندين الهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني ومباني الأمم المتحدة وقوافلها الإنسانية، بما في ذلك الهجمات على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما. وقد أوقفت بعض هذه الوكالات عملياتها خوفاً على حياة موظفيها.

وقُتل ما يزيد على 270 من العاملين في المجال الإنساني في غزة. ويواجه آخرون تحديات وعقبات تشغيلية عديدة. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم. ومن هذه التدابير تفعيل آلية لتفادي التضارب بكامل طاقتها والوفاء بالالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها، مثل الهدنات التكتيكية. ونكرر أيضاً دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إليهم دون قيود. فاحتجازهم في أنفاق حماس منذ تسعة أشهر يعد بكل بساطة غير إنساني.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأردن ومصر وبلدان أخرى لتهدئة الأزمة وبعقدها مؤتمراً إنسانياً في عمّان.

ونقدر جهود السيدة كاغ وفريقها تقديراً كبيراً. كما نقدر اتصالاتها الرفيعة المستوى والعمل الذي تقوم به في مجال الدعوة لإبقاء انتباه العالم مركزاً على هذه الأزمة الإنسانية. ونعتقد أن بدء عمل الآلية يمكن أن يتيح لنا وللمنظمات الإنسانية والجهات المانحة نظرة عامة وتحليلاً للمساعدة التي تصل إلى غزة وتوزَّع فيها. بيد أن الهدف الرئيسي المتمثل في تسريع إيصال المساعدات بشكل آمن إلى كل بقعة من بقاع غزة لا يلوح في الأفق. ونحن نفتقر إلى العنصر الرئيسي لنجاح الآلية، وهو وقف إطلاق النار.

إن إنهاء القصف ووقف إطلاق النار لن يحلا مشاكل المدنيين في غزة بطريقة سحرية. لن يكون ذلك إلا بداية نهاية معاناتهم. ولن يؤدي تلقائيًا إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام ودون عوائق ولن يقلص من خطر المجاعة. ولن يؤدي ذلك إلى استعادة النظام العام تلقائيًا أو يفتح الأبواب أمام إعادة الإعمار. ولن يؤدي كذلك تلقائيًا إلى تمكين عملية سياسية تفضي إلى تحقيق حل الدولتين ولن يضمن عدم تكرار مأساة إنسانية ذات أبعاد ملحمية، كما وصفها ممثل سيراليون.

نحن نتفق مع فرنسا على أنه من الملح أن يبدأ مجلس الأمن بالتفكير مليا في غزة ما بعد وقف إطلاق النار، حتى لو بدا ذلك اليوم أمرا بعيد المنال.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناننا لجميع أعضاء المجلس على دعمهم الكريم خلال رئاسة جمهورية كوريا الشهر الماضي. ونهنئ

الاتحاد الروسي على تولي رئاسة المجلس في شهر تموز/يوليه ونتمنى لكم، السيد الرئيس، كل التوفيق في هذا الشهر. وأشكر كبيرة المنسقين سيغريد كاغ على إحاطتها المفصلة والثاقبة.

وتود جمهورية كوريا أن تعرب عن خالص تقديرها ودعمها للسيدة كاغ وفريقها، وكذلك للبلدان ذات الصلة، على جهودها الرامية إلى النهوض بالآلية الإنسانية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023). ونرحب بالتحسينات التي أُدخلت على عملية تقديم المساعدات الإنسانية، والتي فصّلتها السيدة كاغ، بما في ذلك تسريع عملية دخول الشحنات الإنسانية وتفعيل العمل من خلال بعض الممرات البرية والبحرية إلى غزة. ونأمل أن تتمكن الآلية من مواصلة المساعدة على كفالة رصد وتتبع المساعدات الإنسانية والسلع التجارية على نحو فعال.

ومع ذلك، يساورنا قلق عميق من أنه حتى مع إطلاق الآلية في أيار/مايو، لا يزال الوضع الإنساني في غزة يتدهور، خاصة منذ أن بدأت إسرائيل عملياتها العسكرية في رفح في أيار/مايو. ويعاني نحو 1.1 مليون فلسطيني من انعدام كارثي في الأمن الغذائي، كما دمر 67 في المائة من نظم المياه والصرف الصحي في غزة، في حين ترتفع درجات الحرارة والجفاف ارتفاعا حادا. ومن المثير للقلق الشديد، كما وصف الأمين العام الأسبوع الماضي، أن الخروج التام عن القانون في غزة يجعل من المستحيل إيصال المساعدات إلى المحتاجين إليها. ويجب تنفيذ خطوات ملموسة لإنهاء المأساة.

أولاً، نشدد على أنه بموجب القانون الدولي، يقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، وليس الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، التزام باستعادة النظام العام والسلامة في غزة وكفالتهما. وعندما لا تصل المساعدات إلى المدنيين، يصبح عدد الشاحنات التي تعبر الحدود إلى غزة غير مجد ومجرد عدد في إحصائية.

ثانيًا، يجب إعطاء الأولوية للسلع الإنسانية قبل السلع التجارية. وبطبيعة الحال، لا يمكن للمساعدات الإنسانية وحدها أن تلبي احتياجات 2.3 ملايين مدني في غزة. ولهذا السبب دعونا إلى إدخال البضائع التجارية إلى غزة والذي بدأ منذ شهرين. ومع ذلك، ينبغي ألا تؤدي التصاريح الممنوحة للبضائع التجارية إلى تقليص البضائع الإنسانية التي تدخل غزة. وبالنظر إلى الانهيار الاقتصادي الناجم عن الأعمال العدائية الجارية، لا بد من ضمان إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية بسرعة وأمان وإعطائها الأولوية، خاصة بالنسبة للأشخاص الأضعف الذين لا يستطيعون الوصول إلى السلع التجارية إلا بشكل محدود.

ثالثًا، على إسرائيل بذل المزيد من الجهود لحماية العاملين في المجال الإنساني. لقد قُتل الكثير من العاملين في مجال تقديم المساعدات، بمن فيهم 193 موظفا من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب تطبيق نظم محسنة للإخطار وتنفيذ آلية أكثر فعالية لتفادي التضارب. ويجب أن تشكل الاجتماعات التنسيقية بين قوات الدفاع الإسرائيلية والوكالات الإنسانية منصة فعالة لتبادل جميع المعلومات ذات الصلة ومنع وقوع أي حوادث أمنية. وينبغي الإخلاص في تنفيذ القرار 2730 (2024) بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني والمدنيين.

رابعاً، يجب فتح جميع المعابر البرية المؤدية إلى كل ركن من أركان قطاع غزة. ولن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم المساعدات إلى غزة فحسب، بل سيفضي إلى تقليص المسافة بين نقطة الدخول ونقاط التوزيع. إن فتح معبر رفح أمر حيوي، حيث أنه لا يشكل نقطة دخول حاسمة الأهمية للمساعدات الإنسانية، بل نقطة الدخول والخروج الرئيسية للأشخاص في غزة، وخاصة المحتاجين إلى العلاج الطبي.

ولضمان الاستجابة لكافة المتطلبات، هناك حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن. ويترقب الناس في جميع أنحاء العالم بفارغ الصبر إبرام الاتفاق المفصل في القرار 2735 (2024). ولذلك، يجب أن تستمر الجهود الدبلوماسية، ويجب على كافة الأطراف، بما فيها حماس، القبول بشروط الاتفاق من دون مزيد من التأخير. وعقب ذلك، استناداً إلى وقف إطلاق النار، يجب أن تبدأ عملية إعادة الإعمار، وهي مهمة رئيسية أخرى منوطة بكبيرة المنسقين، ويجب أن تتبعها مفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): في مستهل الرئاسة الروسية، أود أن أسجل رؤية المملكة المتحدة القوية بأن جميع أعضاء المجلس – وتحديداً الأعضاء الدائمين، بل ورئاسة المجلس – يتحملون مسؤولية الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونشجب بكل أسف فشل روسيا المخزي في القيام بذلك في أوكرانيا.

وأود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في توجيه الشكر لكبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة على عملها المهم الذي يهدف إلى التخفيف من معاناة المدنيين الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك التركيز على النساء والأطفال. فلا تزال تطحنهم رحى أزمة إنسانية مؤلمة ومتردية. وأزهقت أرواح كثيرة للغاية.

ونكرر إدانتنا الشديدة لهجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين وعودة جميع من قضوا في الأسر. لقد روعتنا تقارير العنف والانتهاك الجنسيين. وتدين المملكة المتحدة إدانة قاطعة هذه الأعمال الشنيعة. إن وقف القتال عن طريق التفاوض يفضي إلى وقف مستدام لإطلاق النار أفضل سبيل لتأمين إطلاق سراح الرهائن وتكثيف المساعدات الإنسانية بشكل كبير وضروري. هناك الآن صفقة مطروحة على الطاولة، أقرها المجلس لتحقيق تلك الأهداف. وتقع المسؤولية الآن على عاتق حماس لقبولها.

كما نواصل دعوة إسرائيل للوفاء بالتزاماتها بزيادة كمية المساعدات التي تدخل إلى غزة والوفاء بالتزاماتها بتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وتظهر نتائج تقييم مخاطر المجاعة وفق التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن المساعدات التي تدخل إلى غزة وتصل إلى المحتاجين غير كافية. كما ندعو إلى إعادة فتح معبر رفح بشكل فوري لتوسيع نطاق المساعدات عبر جميع نقاط العبور الأخرى.

ومن الضروري تحسين توزيع المساعدات داخل غزة. ومن الأهمية بمكان وجود آلية مضمونة وفعالة لتفادي التضارب. وندعو إسرائيل إلى دعم الحد الأدنى من متطلبات التشغيل لوكالات الأمم المتحدة من خلال توفير الموافقة على التأشيرات في الوقت المناسب والسماح بدخول المركبات المدرعة ومعدات الحماية الشخصية.

وينص القرار 2720 (2023) على آلية تُظهر ما إذا كانت المساعدات تصل إلى من يحتاجون إليها. وأشكر كبيرة المنسقين وفريقها على عملهم لإنشاء تلك الآلية وأحثها على مواصلة جهودها لضمان قدرتها على تقديم ذلك بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل أن أقرأ بياني، أردت فقط أن أقول إننا أحطنا علماً بالتنويه الذي أدلت به ممثلة المملكة المتحدة في بداية بيانها. كما نود أن نشير إلى أنه ليس من شأن المملكة المتحدة أن تلقي الدروس على أعضاء المجلس، بما في ذلك الأعضاء الدائمين، وتحاضرهم بشأن الالتزام بالقانون الدولي. فلطالما انحرفت المملكة المتحدة وشركاء غربيون آخرون عن القانون الدولي من أجل النظام الدولي القائم على القواعد. فالمملكة المتحدة هي الدولة التي أشعلت النزاع وأججته عندما كان على وشك أن يتوقف في نيسان/أبريل 2022، وكان رئيس وزراء المملكة المتحدة هو الذي منع إبرام معاهدة تم التفاوض عليها بين روسيا وأوكرانيا كانت ستسمح بإنهاء النزاع في ذلك الوقت، الأمر الذي كان يمكن أن ينقذ حياة العديد من الأوكرانيين التعساء.

(تكلم بالروسية)

نشكر السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على إحاطتها بشأن الحالة في القطاع وجهودها لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، عملاً بالقرار 2720 (2023).

إن إحاطة اليوم توضح بجلاء أن العملية العسكرية التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة منذ ما يقرب من تسعة أشهر بدعم كامل من واشنطن، تجعل كل الجهود المبذولة لتقديم المساعدة

اللازمة لسكان غزة بشكل مستدام وكافٍ عديمة الجدوى. فالحالة على الأرض لا تتدهور فحسب، بل إنها تدفع أيضاً بسكان غزة إلى حافة المجاعة. وذلك ليس كلاماً مجازياً، بل حقيقة مأساوية.

وعلى وجه الخصوص، تُبرهن تقديرات برنامج الأغذية العالمي بوضوح على أن 96 في المائة من سكان غزة – مليونا شخص – بحاجة إلى مساعدات غذائية. وما يقرب من نصف مليون شخص يعانون بالفعل من المجاعة، في أعلى مستوى من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي – المرحلة 5.

وقد أودت العملية العسكرية المستمرة والغارات الإسرائيلية بحياة أكثر من 000 38 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة أكثر من 000 87 شخص. وهناك عشرات الآلاف في عداد المفقودين. ودُمرت البنية التحتية المدنية تقريباً، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمباني السكنية. وتزداد الحالة سوءاً في رفح، حيث تجمع أكثر من 1.5 مليون لاجئ مع بداية العملية الإسرائيلية التي عارضها أعضاء مجلس الأمن بشكل قاطع. ويضطر هؤلاء الناس الآن، مرة أخرى، إلى الفرار إلى أي مكان يستطيعون الفرار إليه. لا شيء يمكن أن يبرر تلك الأعمال التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال.

ونظراً للغياب التام للأمن، بات من الصعب للغاية الحديث عن فعالية عمل المنظمات الإنسانية. فلا تعمل آلية تفادي التضارب ونظام الإخطار الإنساني التي يروج لها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. تلك حقيقة. وفي 13 أيار/مايو، قُتل أحد أفراد إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وأصيب فرد آخر بجروح عندما تعرضت مركبة تابعة للأمم المتحدة لهجوم. وأفاد الجانب الإسرائيلي أن التحقيق جارٍ في ذلك الشأن، ولكننا لا نعرف شيئاً عن نتائج ذلك التحقيق. ربما يستطيع ممثلو الأمم المتحدة إلقاء بعض الضوء على تلك المسألة وتقديم بعض الإجابات.

وقد توفي، منذ بداية الأزمة، 274 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وكان من بينهم 197 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، وغالبيتهم – 193 موظفاً – من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بمقتل 500 عامل صحي.

وعلى الرغم من الكلمات التي اختارتها السيدة كاغ بعناية لوصف انخراطها مع أطراف النزاع والآلية الإنسانية الخاصة بغزة التي أنشئت بموجب القرار 2720 (2023)، فإن الواقع هو أن وصول المساعدات الإنسانية ليس مضموناً. وتعمل القنوات الرئيسية لإيصال المساعدات بقدرة محدودة ولا تفتح سوى لفترات قصيرة، عندما تسمح السلطات الإسرائيلية بذلك. ولكن حتى عندما تكون مفتوحة فإن قدرتها الاستيعابية لا تغطي احتياجات السكان المدنيين بشكل كافٍ. وقد ذكر السيد لازاريني، المفوض العام للأونروا، أنه حتى بعد إعلان الجيش الإسرائيلي عن وقف تكتيكي للقتال على طول طرق توصيل المساعدات، لم يتغير شيء على الأرض.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة الصادرة عن وزارة الصحة في غزة والتي تفيد بأن مخزون الوقود اللازم لتشغيل المستشفيات سينفد خلال 48 ساعة. فيجب علينا أن نفهم أن حياة المرضى شديدي المرض على المحك.

ولا يمكن لوم السيدة كاغ على ذلك. فقد كان واضحاً منذ البداية أنه لا يمكن ضمان الوصول الآمن والمستدام للمساعدات الإنسانية إلى المحتاجين أثناء القتال العنيف. وقد قلنا ذلك في العديد من المناسبات ودعونا مراراً وتكراراً إلى وقف إطلاق النار.

ونود أن نكون واضحين. إننا نشيد بجهود المنظمات الإنسانية وبطولة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم إذ يواصلون العمل ومساعدة الفلسطينيين. ونعتقد أن أي مساعدة، حتى وإن كانت بمبالغ صغيرة، أمر بالغ الأهمية ويمكن أن تنقذ الأرواح أو على الأقل تخفف من المعاناة. ويجب علينا أن نواصل العمل مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للبحث عن طرق لإيصال المساعدات الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، يجب على السيدة كاغ وفريقها ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية بشكل عام تقييم الحالة على

الأرض بشكل رصين وتحديد الأولويات المناسبة لجهودهم الإنسانية. فعلى سبيل المثال، حان الوقت للاعتراف بأن الممر البحري بين قبرص وقطاع غزة ورصيف الميناء المؤقت الذي بنته الولايات المتحدة قبالة سواحل القطاع لم يرقَ إلى مستوى التوقعات. فمنذ افتتاح رصيف الميناء البحري في 17 مايو/أيار، تعرض بالفعل للتدمير عدة مرات بسبب سوء الأحوال الجوية، كما إن كمية المساعدات التي تم تسليمها من خلاله ضئيلة. ومن غير الواضح ما إذا كانت هناك خطط لإعادة بناء رصيف الميناء البحري بعد تدميره الأخير. فقد تكلف تشييده وتشغيله مئات الملايين من الدولارات. وفي رأينا، كان بإمكان واشنطن، بدلاً من بناء الرصيف، أن تطالب إسرائيل بتخفيف حصارها على غزة والسماح بإيصال كميات كبيرة من المساعدات الحقيقية. ونعتقد أن الاستمرار في الاعتماد على الطريق البحري ووضعه كشريان رئيسي لمساعدة الفلسطينيين مجرد أمنيات.

ومن جانبنا، سنقدم أكبر قدر ممكن من المساعدات للفلسطينيين. وقد تم، منذ بداية الأزمة، تسليم أكثر من 500 طن من المساعدات الإنسانية بواسطة طائرات وزارة الطوارئ في الاتحاد الروسي إلى مدينة العريش الحدودية المصرية، ليتم شحنها لاحقاً إلى القطاع الفلسطيني المحاصر من خلال جمعية الهلال الأحمر المصري. وحدثت الجولة الأخيرة من عمليات التسليم في 19 حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى الوكالات الحكومية، شاركت العديد من المنظمات الروسية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الروسية، وكذلك الأفراد، بنشاط في جمع المساعدات الإنسانية للفلسطينيين المحتاجين. وبفضل جهودهم جميعاً، تم جمع مئات الأطنان من الأدوية والملابس الدافئة والخيام والمواد الغذائية وغيرها من الضروريات في جميع أنحاء روسيا لإرسالها إلى منطقة النزاع لتوزيعها لاحقًا على سكان غزة.

إننا مقتنعون بأنه نظراً لتصاعد العنف بلا هوادة في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، يجب على مجلس الأمن أن يواصل ممارسة الضغط على إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة من أجل ضمان وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار. تلك هي الطريقة الوحيدة لتهيئة الظروف لتوجيه النزاع إلى مسار سياسي ودبلوماسي. وذلك يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، حواراً مباشراً بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن مجموعة كاملة من مسائل الوضع النهائي. وينبغي أن تؤدي هذه العملية إلى تنفيذ حل الدولتين المعترف به دولياً الذي ينص على تعايش إسرائيل والفلسطينيين في سلام وأمن ضمن حدود عام 1967.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11/50.